أثر دراسة الجدوى الفنية في ضمان جودة المشاريع العمومية – دراسة ميدانية بولاية أدرار

The impact of the technical feasibility study on ensuring the quality of public projects - A field study in the Wilaya of Adrar

ط.د. عميري حفصة [1] ، أ.د. بن الدين أمحمد[2]

[1] جامعة أحمد درايعية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي – أدرار (الجزائر)، amiri.hafsa@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة أحمد درايعية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي– أدرار (الجزائر)، mhd.bendine@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2025/08/04 **تاريخ القبول:** 2025/09/26 **تاريخ النشر:** 2025/09/30

.

ملخص:

تهدف الدراسة إبراز أثر دراسة الجدوى الفنية في ضمان جودة المشاريع العمومية بولاية أدرار، إذ تعتبر دراسة الجدوى الفنية من أهم أنواع دراسات الجدوى التفصيلية والتي تعنى بتقييم الجوانب الهندسية للمشاريع وتقييم مدى الالتزام بمعايير الأداء من الناحية الفنية لا سيما في اختيار المواد المناسبة، تقييم المخاطر المحتملة، اختيار التصاميم المثلى، بالإضافة إلى ضمان الامتثال للمعايير واللوائح، وبالتالي التقليل من التكاليف والمساهمة في تحقيق مشاريع عالية الجودة. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة والإجابة على إشكاليتها تم تصميم استبانة وتوجيهها لعينة مختارة من بعض الهيئات القائمة على تقييم واعتماد المشاريع العمومية بولاية أدرار، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي قوي فاقت نسبته 83% بين اعتماد دراسة الجدوى الفنية وضمان جودة المشاريع العمومية المقامة بالولاية.

كلمات مفتاحية: مشروع عمومي، ضمان الجودة، دراسة الجدوى، الجدوى الفنية للمشروع، ضمان جودة المشروع.

تصنيفات JEL: Q01 – Q13

Abstract:

This study aims to highlight the impact of technical feasibility studies on ensuring the quality of public projects in the Wilaya of Adrar. The technical feasibility study is considered one of the most important types of detailed feasibility studies, as it focuses on evaluating the engineering aspects of projects and assessing compliance with performance standards from a technical perspective—particularly in the selection of appropriate materials, evaluation of potential risks, choosing optimal designs, and ensuring compliance with standards and regulations. These aspects ultimately contribute to cost reduction and the achievement of high-quality projects. To achieve the study's objective and answer its research question, a questionnaire was designed and distributed to a selected sample of entities responsible for evaluating and approving public projects in the Wilaya of Adrar. The study concluded that there is a strong positive correlation, exceeding 83%, between the adoption of technical feasibility studies and ensuring the quality of public projects implemented in the region.

Keywords : Public project, quality assurance, feasibility study, technical feasibility of the project, project quality assurance.

JEL Classifiction: Q01 – Q13

المؤلف المرسل: بن الدين امحمد، **الإيميل:** mhd.bendine@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

نظراً للأهمية الكبيرة التي تكتسي المشاريع العمومية والأهداف المرجوة منها، كتحقيق التنمية المستدامة وتلبية حاجات المجتمع، حيث تتم هذه الأخيرة من خلال إقامة مشاريع ذات جودة عالية، تستوفي جميع الشروط والمواصفات لخصائص المشاريع، وتعتبر جودة المشروع العمومي معيار لقياس نظام معين، وكفاءة القائمين على هذه المشاريع، إلا ان المشاريع العمومية اكتسبت سمعة سيئة بسبب تجاوز التكاليف والتأخر في التسليم، وهذا راجع إلى غياب رؤية واضحة من الإدارات العليا لتطبيق إدارة الجودة، حيث جاء علم إدارة الجودة من أجل ضمان سير أنشطة المشروع وفق التكلفة والزمن المتوقعين.

كما يعزى فشل العديد من المشاريع العمومية إلى عدم اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث تحتل أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ونظرا للتعقيدات التي تتسم بها هذه المشاريع وجب التركيز على القيام بدراسات جدوى اقتصادية، سوقية، بيئية وفنية للمشروع قبل الانطلاق فيه، للتأكد من أن المشروع مجدي ويحقق الأهداف المرجوة،

الإشكالية:

تعتبر دراسة الجدوى الفنية من أهم دراسات الجدوى، حيث يتم فيها اختيار الموقع المناسب للمشروع العمومي، وتقدير جميع التكاليف الاستثمارية والتشغيلية، وتحديد نوع الآلات والمعدات التي يحتاجها المشروع لكي يتم تشغيله، ومن خلالها يتم التوصل إلى قرار الاستثمار في المشروع العمومي من عدمه، للوصول إلى هذا القرار ينبغي التحقق من أن هذا المشروع سوف ينجز بجودة وبطريقة تلبي جميع احتياجات كل من المصالح القائمة عليه والمستفيدين منه، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

فكيف تساهم دراسة الجدوى الفنية في ضمان جودة المشاريع العمومية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تقوم المصالح القائمة على المشروع بدراسة الجدوى الفنية للمشروع قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيه؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين دراسة الجدوى الفنية وضمان جودة المشايع العمومية لولاية أدرار؛
- يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين دراسة الجدوى الفنية وضمان جودة المشاريع العمومية لولاية أدرار؛

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى إدراك القائمين على المشاريع العمومية بدراسات الجدوى الفنية وعلاقتها بضمان جودة المشاريع، مما يسمح بالحفاظ على المال العام وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توضيح:

- ماهية دراسات الجدوى الفنية وأهميتها،
- توضيح مفهوم المشروع العمومي،
- ماهية جودة المشروع العمومي وكيفية تحقيقها عن طريق دراسات الجدوى الفنية.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة من أجل الوقوف على حقيقة المشاريع العمومية، ومدى إنجازها بالطريقة التي تسمح بضبط كل من التكلفة –الجودة– مدة الإنجاز، كما تكمن أهميتها في الربط بين متغيرين دراسات الجدوى الفنية والجودة وكيفية تحقيقها في المشاريع العمومية.

المنهج المتبع في الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري من هذا البحث، من أجل توضيح وشرح متغيرات الدراسة، واستخدم المنهج التحليلي من أجل تفسير وتحليل مخرجات أدة الدراسة ألا وهي spss.

الدراسات السابقة:

دراسة **دهليز وعنبر 2017** بعنوان **أثر المجالات المعرفية لإدارة المشاريع على جودة المشاريع في المؤسسات الأهلية في فلسطين،** مقال علمي نشر ب المجلد الخامس والعشرون العدد الثاني لمجلة **IUG Journal of Economics and Business** للجامعة الإسلامية بغزة، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المجالات المعرفية لإدارة المشاريع في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الاهلية في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى ان المؤسسات الاهلية في القطاع تقوم بإدارة مشاريعها وفق المجالات المعرفية، وإلى ان المجالات المعرفية لإدارة المشروع تؤثر بنسبة كبيرة في جودة المشروع.

دراسة **دغمان 2013** بعنوان **دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي دراسة الشطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار شرق–غرب،** وهي أطروحة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر3، وتوصلت الدراسة إلى ان اتباع أسلوب دراسات الجدوى يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتعظيم المصلحة والنفع العام، كما يجب أن تتضمن تحليلا لمواقع مختلفة للمشروع، مبينة فيه جميع المنافع التي يحصل عليها سكان الموقع المختار، كما أوصت الدراسة بتفعيل دراسات الجدوى للمشروعات الاجتماعية، مع اشراك الموظفين في صنع قرارات بناء وخطط هذه الدراسات.

دراسة **قطب وآخرون 2020** بعنوان تطبيق نظام إدارة الجودة وأثره على تنفيذ مشروعات التشييد وهي مقال علمي نشر بمجلة Journal Research Engineering المجلد 166 حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق نظام إدارة الجودة وكفاءة تنفيذ التشييد، كما أوصت بضرورة التزام الإدارة العليا في تطبيق مفاهيم إدارة الجودة،

دراسة **hyari and kandil (2009)** بعنوان

Validity of Feasibility Studies for Infrastructure Construction Projects

وهي مقال علمي نشر بالمجلد الثالث العدد الأول لمجلة Journal Research Engineering حيث توصلت الدراسة إلى ان انحراف دراسات الجدوى البعدية في مشاريع البنية التحتية عن دراسات الجدوى القبلية، خاصة فيما يخص التكاليف، وأوصت الدراسة بأخذ الحذر عند القيام بدراسات الجدوى لأن نتائجها قد تكون مضللة وخاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية.

دراسة **larsen and al (2021)** بعنوان

Project Governance in State-Owned Enterprises: The Case of Major Public Projects' Governance Arrangements and Quality Assurance Schemes

وهي مقال علمي نشر بالمجلد الحادي عشر العدد السادس والستون بمجلة Administrative Sciences توصلت الدراسة إلى انه ينبغي على المصالح أن تبذل جهودها "للقيام بالمشروع بشكل الصحيح"، ويتطلب هذا جعل الشركات المملوكة للدولة مسؤولة عن كل من ضمان جودة المشاريع وصنع القرار فيه، و أوصت الدراسة بأنه على المؤسسات العمومية ووزاراتها التنفيذية أن تتعامل مع المواضيع التي تتعلق وتؤثر على آداء المشاريع بشكل صحيح، بالإضافة إلى التركيز على ضمان الجودة الخارجي خاصة في بداية المشروع، و إنشاء دورات وتكوينات لتعزيز التعلم المتبادل بين المصالح المختلفة من خلال مشاركة المعرفة وتبادل الخبرات.

دراسة

1- الإطار النظري لدراسة الجدوى الفنية:

تعمل دراسة الجدوى على تقييم المواد لتحقيق هدف معين، وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن مشروع ما، ثم تحليلها من جميع النواحي لمعرفة مدى نجاح المشروع لاتخاذ قرار الاستثمار فيه او التخلي عنه، وتنقسم دراسات الجدوى إلى عدة أقسام، ومن بينها دراسة الجدوى الفنية، حيث يتم القيام بها بعد دراسة الجدوى التسويقية للمشروع، وتهدف إلى تحديد جميع احتياجات المشروع اللازمة لإنشائه وتشغليه (أرض، مبان، معدات وآلات، يد عاملة وخدمات....)

1-1- **تعريف دراسة الجدوى الفنية:** تعرف دراسة الجدوى الفنية على انها تلك الدراسة التي تقوم بعمليات جمع وتقييم وتخطيط كافة المعلومات الخاصة بالجوانب الفنية بالمشروع المقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري (العيساوي، 2015، صفحة 50)، وعرفها (سويف و عطية، 2021) أنها الدراسة التي تقتصر على دراسة الجوانب الفنية للمشروع، والتي يمكن من خلالها اتخاذ قرار الاستثمار السليم.

فدراسة الجدوى الفنية تتعلق بدراسة كافة الجوانب الفنية للمشروع مثل الأراضي التي سيقام عليها المشروع او المباني وكذا المعدات والأدوات والآلات التي سوف يتم استخدامها فيه، وهذا من أجل الوصول إلى قرار استثماري ناجح.

1-2- **أهمية دراسة الجدوى الفنية:** تتمثل أهمية دراسة الجدوى الفنية في: (عطية، 2008، الصفحات 38-39)

- ضمان استمرار المشروع من خلال التنسيق والتوازن بين الخطوط الإنتاجية وبين المراحل الإنتاجية له، وكذا القضاء على الاختناقات،
- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، من خلال الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع واستغلال الطاقات العاطلة،
- تحديد الأساليب الفنية المناسبة للإنتاج، حسب البيئة المختارة لإقامة المشروع، وكذا نوعية المنتج المقدم لها،
- كما تهدف الدراسة الفنية الى تحديد امكانيه الحصول على حق التصنيع وذلك من اجل توفير إنفاق مبالغ على البحوث والتجارب العلمية وكذا الاستفادة من المستوى العالي الذي وصل اليه الاخرين وبهذا يضمن جوده المنتجات.

1-3- **المسائل التي تنظمها دراسة الجدوى الفنية:** يتم في دراسة الجدوى الفنية تحديد كل من: (دغمان، 2013، الصفحات 74-103)

- حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية: ويتم قياس حجم الإنتاج الذي يلبي متطلبات السوق ويحقق التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع.

- ❖ تحديد تقنية الإنتاج والتكنولوجيا المختارة: نظرا لاختلاف المشاريع والمنتجات (منتجات تحتاج إلى تكنولوجيا عالية أو تحتاج إلى يد عاملة أكثر) وكذا الخدمات المقدمة، فإن لكل منتوج أو خدمة عدة بدائل للتقنيات الإنتاج، ولهذا تقوم دراسة الجدوى الفنية بتحديد تقنية الإنتاج المناسبة حسب المشروع، المنتج وكذا الفئة المستهدفة للمنتج، ثم تحديد الآلات المطلوبة حسب تقنية الإنتاج المختارة.
- ❖ اختيار موقع المشروع: إن التوصل إلى الموقع الأمثل للمشروع يحتاج إلى إجراء العديد من الدراسات والتحاليل للموقع على أساس العوامل الاقتصادية كمدى توفر اليد العاملة، لمواد الأولية، الماء والطاقة والأراضي، التسهيلات البنكية والظروف المناخية للموقع ومدى وملاءمتها مع طريقة الإنتاج وتخزين الإنتاج بالإضافة إلى السياسات التي تسنها السلطات العمومية كسياسيات التوازن الجهوي التي تهدف إلى تنمية الاستثمار في المناطق النائية.
- ❖ التخطيط الداخلي للمشروع: يقصد بالتخطيط الداخلي للمشروع إعداد التخطيط الهندسي لتحديد المباني والساحات في جميع أقسام الإنتاج وكذا تحديد مواصفاتها، حيث يسمح هذا التخطيط بديناميكية العملية الإنتاجية وكفاءتها، بالإضافة إلى تحديد كيفية ترتيب الآلات حسب ما يتناسب والعملية الإنتاجية،
- ❖ تقدير احتياجات المشروع من مستلزمات وعناصر الإنتاج: أي تحديد المواد الأولية والمواد المساعدة التي يحتاجها المشروع، نوعيتها، كميتها، تقدير احتياجات المشروع من اليد العاملة وتقدير تكلفتها، وتحديد الكفاءات المطلوبة،
- ❖ تقدير تكاليف تأسيس وتنفيذ المشروع: وهي اهم خطوة، ويتم فيها جمع جميع التكاليف المقدرة في المراحل السابقة من أجل تحديد مجموع تكاليف تأسيس المشروع وتنفيذه، تحديد التكاليف الاستثمارية والتشغيلية للمشروع (موسى و سلام، 2009، صفحة 101)

2 – أسياسيات حول جودة المشاريع العامة:

تعتبر الجودة من أهم المفاهيم ذات العلاقة برضا الزبون، وقد تطور مفهومها من جودة المنتجات إلى جودة العملية الإنتاجية وضبط ومراقبة هذه العملية للتوصل إلى نسبة عيوب معينة ومحددة.

2-1- **تعريف جودة المشروع**: سيتم تعريف كل من الجودة، ضمان الجودة، المشروع العام، وضمان جودة المشروع العام يختلف مفهوم الجودة باختلاف زاوية المنظور منها إليها، فقد عرفها جوران (juran, 1998; 5th ED, pp. 2.1-2.2)بأنها مدى ملائمة المنتج للمستخدم، أما (علوان، 2013، صفحة 20) فيرى أن الجودة هي المطابقة للاحتياجات المطلوبة، وقد عرفها (العلي، 2009، صفحة 111) بأنها مجموعة من التطبيقات التي تؤدي إلى نتائج جيدة.

المشروع العام هو مسعى مؤقت، تتولاه وتديره وتشرف عليه منظمة أو أكثر من المنظمات الممولة من القطاع العام لإنشاء منتج فريد من نوعه ذو قيمة عامة (Kassel, 2017;second edition, p. 4).

أما ضمان الجودة

ويعرف المشروع العام على انه مجموعة من المنشآت التي تمتلكها وتديرها الدولة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات الفرد والمجتمع، بطريقة مباشرة، حيث يتميز ب (بركان، 2015، صفحة 106):

- ❖ المشروع العام وحدة اقتصادية إنتاجية،
- ❖ امتلاك الدولة على نسبة 51% من المشروع،
- ❖ يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي عن أملاك الدولة،
- ❖ اشتراط إدارة المشروع من طرف الدولة، وذلك بواسطة احدى هيئاتها كما تمارس الرقابة على المشروع من أجل التحقق من تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة.

أما جودة المشروع العام فتعرف على أنها مدى مطابقة المشروع لمعايير القبول والملائمة للاستخدام. (معهد إدارة المشاريع ، 2021، صفحة 47)، ويرى (shahrukh & Milind, 2016, p. 126)انها تتعلق بثلاث معان وهي إنجاز العمل في الوقت المحدد، التأكد من أن الخصائص الأساسية للمنتج النهائي تتوافق مع المتطلبات و إنجاز المشروع في حدود الميزانية، وهنا يجب الإشارة إلى إدارة جودة المشروع ،والتي تعرف على أنها مجموع العمليات التي يتم القيام بها للتحقق من أن المشروع يلبي جميع الحاجات التي أنشأ من أجلها (العلي، 2009، صفحة 119).

2-2- **أساسيات تحقيق جودة المشروع العام:** نظر لطبيعة المشاريع العامة، والتي تسم بالكبر والتداخل فإن مفهوم الجودة حجم كبير لدى القائمين على المشروع، حيث أنه غالبا لا يمكن إصلاح العيوب، أو أن إصلاحها يكلف مبالغ طائلة وتستغرقا وقت طويلا، لذلك حددت مجموعة من الأساسيات لتحقيق الجودة في المشاريع ومنها: (بورحلة، 2018، الصفحات 118-117)

- ❖ تعظيم الرضا وتأمين الحاجات: ويتم من خلال تحديد الحاجات والمتطلبات وترجمتها إلى إعمال ونشاطات، والتحقق من أنها تهدف إلى الوصول إلى تعظيم رضا المستفيد وأصحاب المصالح.
- ❖ إنجاز الاعمال حسب الخطة الموضوعة: وذلك من خلال التنسيق بين العمليات المتداخلة، التأكد من انجاز العمليات يتم وفق المهارات المناسبة، ومتابعة العمليات التحكم فيها.
- ❖ بناء الجودة في جميع العمليات والأنشطة: من أجل الوصول إلى جودة المشروع، يجب التأكد من جودة في جميع مراحل العمليات والأنشطة،
- ❖ إدخال التحسينات المستمرة،
- ❖ توفر الظروف الملائمة لتحقيق الجودة: مثل وضع هيكل تنظيمي يبلي أهداف الجودة، اشراك جميع الموظفين في تحقيق الجودة، ترجمة أهداف الجودة إلى أهداف يمكن قياسها كميا.

2-3- **أهداف الجودة في المشاريع العمومية:** تهدف الجودة بصفة عامة إلى التحقق من الوصول إلى متطلبات وتلبية رغبات الزبون، وتهدف بالخصوص في المشاريع العمومية إلى: (معهد إدارة المشاريع ، 2021، الصفحات 48-49)

- ❖ التحقق من تسليم المشروع وفق الشروط المطلوبة من أصحاب المصالح وكذا وفق القوانين والتشريعات المعمول بها؛
- ❖ التأكد من أن تسليم المشروع يتم في الآجال المحددة والمتفق عليها؛
- ❖ تقليل هدر الموارد، وتجنب العيوب والتقليل من الحاجة إلى إعادة العمل؛
- ❖ التأقلم مع التغيرات المفاجئة سواء الاقتصادية او السياسية أو البيئية .....

2-4- **ضمان الجودة في المشاريع العامة:** ويقصد بها جميع الإجراءات والعمليات التنظيمية لاكتساب الثقة الكافية في جودة تنفيذ المشروع، ويعتبر وسيلة تكرارية لتحسين جودة جميع المعلومات، حيث تنخفض القيمة المفقودة وتحذف الأنشطة التي لا تضيف أية قيمة، وهذا ما يسمح بتشغيل العمليات عند مستوى كفاءة وفعالية أكثر (قطب، وآخرون، 2020، صفحة 6).

ووفقًا للمواصفة القياسية البريطانية رقم 4778، يُعرّف ضمان الجودة بأنه مجموعة الإجراءات المنهجية والمخطط لها التي تهدف إلى توفير الثقة بأن المشروع سيعمل بكفاءة وسيلبي الاحتياجات المطلوبة (Mohammed & Bamidele, 2002).

يمثل هذا المفهوم نقلة نوعية من أساليب مراقبة الجودة التقليدية إلى أسلوب أكثر تطوراً يركز على التحسين المستمر للجودة من خلال التخطيط الدقيق وتجنب المشاكل من الأساس. يهدف ضمان الجودة إلى حماية حقوق المستهلكين وتزويد الهيئات القائمة على المشاريع بالثقة بأن المشروع تم إنشاؤه وفقًا لمعايير الجودة الصارمة وأنه يلبي الغرض المطلوب منه.

ويرى (Khan, & all, 2008) أن نظام ضمان الجودة في قطاع الإنشاءات يهدف إلى التأكد من أنّ الأنشطة المتعلقة بمشروع معين تُنفذ وفقًا لكافة المواصفات التعاقدية والقوانين والمعايير أو اللوائح الحكومية. حيث يتم التحقق من فعالية ضمان الجودة من خلال إجراء عمليات تدقيق وتفتيش بصفة دورية. وتُنفذ هذه الخدمات بشكل مستقل عن المقاولين، أو موردي المواد، أو الشركات المصنعة، وكذلك عن المنتفعين أو المستخدم النهائي. يوفر نظام ضمان الجودة لأصحاب المشاريع الثقة في أن الهيكل أو المكون أو المادة أو النظام يلبي معايير الجودة المحددة مسبقًا، وأن أدائه سيكون مرضيًا خلال فترة الخدمة. يمكن تطبيق فحوصات ضمان الجودة على جميع المواد والهياكل بشكل شامل.

3- الدراسة الميدانية بالمؤسسات محل الدراسة:

3-1 تقديم مجتمع الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "كيف تساهم دراسة الجدوى الفنية في ضمان جودة المشاريع العمومية "، تمت الدراسة على أربع مديريات بولاية أدرار القائمة على متابعة وتقييم المشاريع العمومية، وقد تم اختيارها بطريقة قصدية وتتمثل في :

3-1-1 مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار: وهي من المؤسسات التي تشارك في اعداد ميزانية الدولة من خلال دراسة المشاريع واعداد حوصلة لها وتمويلها، تم انشاؤها بموجب قرار وزاري مشترك يحدد تنظيم مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية، بمرسوم تنفيذي رقم 75/11 مؤرخ في 16 فيفري 2011، يبلغ عدد موظفيها 41 موزعين على 04 مصالح وهي مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، مصلحة تنمية المنشآت والضبط، مصلحة تنمية البرامج المحلية ومصلحة تلخيص الميزانية.

3-1-2 مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار: تتكفل هذه المديرية بتنفيذ سياسة الدولة على المستوى المحلي في مجال إنجاز التجهيزات العمومية، كما تشارك في تحديد الاحتياجات من التجهيزات العمومية بالتوافق مع برامج السكنات وضمان إنجازات

برامج التجهيزات العمومية، عدد موظفيها 148، وتضم أربعة مصالح وهي: مصلحة الدراسات والتقويم، مصلحة التسيير ومتابعة العمليات المنجزة، مصلحة الصفقات العمومية ومصلحة الإدارة والوسائل.

3-1-3 مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية أدرار: أنشأت مديرية التعمير والبناء بالصيغة الجديدة تطبيقا للمرسوم التنفيذي 98/97 المؤرخ في ماي 1998 وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 أفريل 1998 والمحدد لعدد المديريات التابعة لوزارة السكن على المستوى الولائي، وقد تم تحديد المهام المنوطة للمديريات الولائية التابعة للوزارة كما تم ضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها؛ وتضم أربعة مصالح مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية، مصلحة الهندسة المعمارية والبناء، مصلحة الإدارة والوسائل، ومصلحة متابعة الصفقات العمومية، وبها 111 موظف من مختلف الرتب التقنية والمشتركة.

3-1-4 مديرية الأشغال العمومية لولاية أدرار:وهي إدارة عمومية تقوم باستمرار بتنمية وتطوير هياكل الطرق والمطارات وصيانتها واستغلالها، تأسست مديرية الأشغال العمومية لولاية أدرار بتاريخ 1990/10/27 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 328/90 المؤرخ في 27 أكتوبر 1990 وبناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1991/06/02 والذي حدد النظام الداخلي لمصالح المديرية وذالك تطبيقيا لأحكام المادة الأولى من المرسوم 328/90 المؤرخ في 27 أكتوبر 1990، وتم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 05-436 المؤرخ في 10 نوفمبر 2005 يحدد قواعد تنظيم مصالح الأشغال العمومية في الولاية وعملها، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 فبراير سنة 2009، يتضمن إعادة تنظيم المصالح والفروع الإقليمية والوظيفية لمديريات الإشغال العمومية في الولايات وسيرها، والذي عدل مؤخرا بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2022.

وتتكون من عدد مجموع الموظفين والعمال المهنيون **399** منهم:

الإطارات: 72 / أعوان التطبيق: 58 /أعوان التحكم: 20 / أعوان التنفيذ: 13/ الأعوان المتعاقدين: 236 عامل

حيث تم توزيع 70 استبانة على الموظفين بهذه المديريات السابقة الذكر، بالمقابل تم استرداد 57 استبانة أي ما نسبته81**%** من حجم العينة.

3-2 تقديم أداة الدراسة:

من أجل إتمام الدراسة تم تصميم استبانة بناء على المعطيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع، وتضمنت الاستبانة قسمين كما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية،

القسم الثاني: يتكون من أسئلة الاستبانة وبه محورين

- المحور الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول المتغير المستقل دراسة الجدوى الفنية
- المحور الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول المتغير التابع ضمان جودة المشاريع العمومية

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي إذ يعتبر من أكثر المقاييس استخداما في قياس اراء المبحوثين وفق خمسة خيارات مقسمة إلى خمسة درجات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول1: مقياس الدراسة

التصنيف	لا أتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر: إعداد الباحثين

وتتمثل قاعدة القاعدة القرار في اعتماد المتوسط الافتراضي وهي 3، وبذلك فإذا كان المتوسط الحسابي للفرضية يساوي أو أكبر من 3 فإن المبحوثين يميلون لقبول الفرضية، أما إن كان المتوسط الحسابي للفرضية أقل من 3 فهذا يعني أن المبحوثين يميلون إلى رفض الفرضية

تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS-26**في تحليل البيانات، واستخدام الأساليب المناسبة في التحليل كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف.

ومن أجل اختبار ثبات الاستبانة تم حساب معامل الاتساق الداخلي ألفاكرونباخ لجميع فقرات الاستبانة، وبلغت نسبته96% وهي نسبة عالية جدا لثبات الاتساق الداخلي، حيث تدل على موثوقية كبيرة للاستبانة.

3-3: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبانة واختبار الفرضيات

3-3-1: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين حول البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول 2: الخصائص العامة لأفراد الدراسة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
المؤسسة	مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية أدرار	13	22,8
	مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار	15	26,3
	مديرية الأشغال العمومية لولاية أدرار	10	17,5
	مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار	19	33,3
الجنس	ذكر	46	80,7
	أنثى	11	19,3
العمر	أقل من 30	1	1,8
	من 30 إلى 40	28	49,1
	من 41 إلى 50	19	33,3
	أكثر من 50	9	15,8
المستوى التعليمي	ثانوي	3	5,3
	تقني سامي	14	24,6
	جامعي	39	68,4
	طور مابعد التدرج	1	1,8
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	12,3
	من 5 إلى 10 سنوات	13	22,8

	من 11 إلى 20 سنة	23	40,4
	أكثر من 20 سنة	14	24,6
الوظيفة	رئيس مكتب	10	17,5
	مهندس معماري	28	49,1
	تقني سامي	6	10,5
	اداري	13	22,8

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه ضمن متغير المؤسسة يتبين لنا أن ما نسبته 33,3% من المبحوثين ينتمون لمؤسسة مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار ويعود هذا لنسبة الارجاع الكبيرة، تليها مباشرة مديرية التعمير والبناء وفي الأخير مديرية الاشغال العمومية، كما يظهر الجدول أن ما نسبته 80,7 %من المبحوثين ذكورا وهذا راجع لطبيعة العمل ضمن هذه المؤسسات، والتي تشترط بعض التخصصات التقنية والتي تستهوي فئة الذكور، حيث بلغت نسبة الاناث 19،3 %فقط

أما فيما يخص العمر فإن الفئة ما بين 30-40 سنة احتلت ما نسبته 49,1% مما يبين اعتماد هذه المؤسسات على الفئة الشباب والاستفادة من قدراتهم الجسدية ومؤهلاتهم العلمية، كما احتل المستوى الجامعي على نسبة 68,4% في المستوى التعليمي وهذا راجع لضرورة استخدام الكفاءات وأصحاب الشهادات العليا لهذا النوع من المناصب، كمنصب مهندس معماري

ومن خلال الجدول كذلك نلاحظ أن ما نسبته 87,7% من أفراد عينة الدراسة تفوق خبرتهم 10 سنوات، مما يبين أن للمبحوثين خبرة كبيرة في مجال الدراسة.

ضمن متغير الوظيفية يوضح الجدول كذلك أن وظيفة مهندس معماري احتلت المرتبة الأولى بنسبة 49،1% نظرا لخصوصية والشروط الواجب توفرها للتوظيف بهذه المؤسسات.

3-3-2: التحليل الوصفي لإجابات العينة حول أبعاد المتغير المستقل (دراسة الجدوى الفنية)

يوضح الجدول 3 التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل دراسة الجدوى الفنية/ من خلال استعراض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا معامل الاختلاف.

الجدول 3: نتائج التحليل الاحصائي لاستجابات المبحوثين حول المتغير المستقل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
يوجد إدراك لدى المصالح القائمة على المشاريع العمومية بأهمية دراسة الجدوى في اتخاذ قرار الاستثمار في المشاريع العمومية	3,47	1,197	0,345	19
تخضع المشاريع العمومية لدراسات جدوى أولية من قبل المصالح القائمة على المشروع والتي تعتبر مؤشر لرفض أو قبول المشروع من حيث المبدأ	3,04	1,180	0,389	22
تعتمد المصالح القائمة بدراسة جدوى الفنية للمشروع على اختيار البديل المناسب في ضوء الإمكانيات واهداف المشروع	3,37	1,096	0,325	17
تشترط المصالح القائمة على المشروع قبل منح الترخيص بالدخول بالمشروع المقبول مبدئيا ضرورة خضوعه لدراسة جدوى تفصيلية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية.... الخ)	3,28	1,192	0,363	20

تشترط المصالح القائمة على المشروع قبل منح الترخيص بالدخول بالمشروع المقبول مبدئيا ضرورة خضوعه لدراسة جدوى فنية	3,68	0,848	0,230	3
تقوم المصالح القائمة بدراسة الجدوى الفنية إلى تقييم إمكانية تنفيذ المشروع بطريقة فعالة ومستدامة	3,63	0,957	0,263	5
تستعين المصالح القائمة بدراسات الجدوى الفنية في عمليات التقييم بخبراء خارجيين ومكاتب دراسات لإبداء رأيها قبل منح الترخيص لقيام المشروع	3,39	1,065	0,315	12
تشترط مصلحتنا قبل منح ترخيص بالدخول في المشروع المقبول مبدئياً ضرورة تحديد الطاقة الإنتاجية والاستيعابية للمشروع	3,02	0,973	0,322	16
تشترط مصلحتنا قبل منح ترخيص بالدخول في المشروع المقبول مبدئياً . الى ضرورة اختيار الحجم المناسب للمشروع	3,19	1,025	0,321	14
تشجع المصالح القائمة بدراسات الجدوى الفنية المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية بدل من الموارد المستوردة	2,88	1,080	0,376	21
تشجع المصالح القائمة على دراسات الجدوى المشاريع الفنية التي تعتمد بشكل أكبر على العمالة المحلية في توظيفها	3,47	0,758	0,218	2
تشترط المصالح القائمة بدراسات الجدوى الفنية وجود كفاءات وخبرات بشرية معينة لمنح انجاز المشروع	3,63	0,899	0,248	4
تقوم المصالح القائمة على دراسات الجدوى الفنية بتقييم مدى ملائمة الإمكانيات المتاحة مع الاحتياجات اللازمة لقيام المشروع	3,60	0,997	0,277	6
تساعد دراسة الجدوى الفنية القائمين على المشروع بتقدير التكاليف الفنية (تكاليف معدات وتقنيات الإنتاج، وتكاليف الصيانة والإصلاح)	3,30	1,017	0,308	10
تقوم المصالح القائمة على دراسات الجدوى الفنية بتحديد كل المواد اللازمة والعتاد ومعدات الإنتاج قبل منح ترخيص المشروع	3,53	1,104	0,313	11
تقوم المصالح القائمة بدراسة جدوى الفنية للمشروع بإجراء تخطيط حول العملية الإنتاجية واحتياجات ومستلزمات الإنتاج	3,89	0,748	0,192	1
يوجد إدراك لدى المصالح القائمة على المشروع بأهمية اختيار الموقع بما يحقق الفوائد المرجوة منه	3,35	1,077	0,321	15
تشترط مصلحتنا قبل منح ترخيص بالدخول في المشروع المقبول مبدئياً . اختيار الموقع الملائم للمشروع الذي يتأثر بتكلفة النقل، المواد الخام، القوى العاملة، درجة التوطين	3,47	1,104	0,318	13
تراعي الهيئات والسلطات في اختيار موقع المشروع احتياجات السكان والمناطق، بما يساعد في اعمار مناطق الظل، مما يضمن العدالة الاجتماعية	3,63	1,046	0,288	7
تتأكد الجهات القائمة بدراسة الجدوى الفنية للمشروع من توافر الموارد المالية الازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة	3,39	1,114	0,329	18
تعتمد الجهات القائمة بإنجاز المشاريع العمومية على معايير معينة لتقييمها	3,39	1,013	0,299	9
تقوم المصالح القائمة بدراسة الجدوى الفنية للمشروع بتحديد المدة اللازمة لتنفيذ المشروع	3,47	1,020	0,294	8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة المستجوبة المجمعة في بعض موظفي المديريات الأربعة بولاية أدرار، يجتمع رأيهم حول "تقوم المصالح القائمة بدراسة الجدوى الفنية للمشروع بإجراء تخطيط حول العملية الإنتاجية واحتياجات ومستلزمات الإنتاج" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,89 بمعامل اختلاف 19,2 تليها الفقرة " تشجع المصالح القائمة على دراسات الجدوى المشاريع الفنية التي تعتمد بشكل أكبر على العمالة المحلية في توظيفها " بمتوسط حسابي 3,47 ومعامل اختلاف 21,8 ويدل هذا على أنه لا يتم المباشرة بأي مشروع من دون القيام بالدراسة الفنية للمشروع، وهذا يبين مدى وعي وادراك المسؤولين و القائمين على

المشاريع العمومية بأهمية دراسة الجدوى الفنية، كما يوضح حرص المصالح القائمة على المشاريع العمومية على دراسات الجدوى المشاريع الفنية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة المحلية من أجل تخفيض نسبة البطالة المحلية.

3-3-3: التحليل الوصفي لإجابات العينة حول المتغير التابع (ضمان جودة المشاريع العمومية)

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لعبارات متغير (ضمان جودة المشاريع العمومية)، من خلال الابعاد التالية: بعد السلامة والموثوقية، بعد كفاءة التكلفة والعمليات الداخلية، بعد تحقيق الرضا للمستفيدين والمستخدمين وبعد الامتثال للوائح القانونية والتنظيمية.

الجدول 4: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين حول بعد السلامة والموثوقية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
يوجد إدراك لدى الهيئات العمومية الطالبة للمشاريع بولاية أدرار بأن تدابير ضمان الجودة تلعب دورًا محوريًا في ضمان سلامة وموثوقية المشاريع	3,51	1,120	0,319	2
تعتمد الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية على اختيار مواد بناء عالية الجودة تفي بأعلى معايير السلامة.	3,19	1,125	0,352	3
يتم التأكد بأن مواد البناء والتقنيات والأنظمة المستخدمة في المشاريع العمومية	3,09	1,169	0,379	7
تتميز المشاريع العمومية المقامة بولاية أدرار بحيازتها على مواقع هامة تتناسب مع ابعاد التنمية المستدامة المنشودة	3,21	1,013	0,316	1
تتبنى الجهات القائمة على المشاريع العمومية عمليات فحص دقيقة، واختبارات صارمة، ورصد مستمر على مدار عمليات تشييد المشاريع	3,16	1,162	0,368	6
تراعي الجهات القائمة على المشاريع العمومية معايير الأمن والسلامة المهنية للأفراد القائمين على تنفيذ المهام في المشروع	3,16	1,131	0,358	5
تراعي الهيئات العمومية الآمرة بتنفيذ المشاريع احترام المعايير البيئية عند انجاز المشاريع	3,16	1,131	0,358	4
يوجد تحكم من قبل الجهات المنفذة للمشاريع في معالجة النفايات "تلوث الماء، الهواء، التربة" المتأتية عن انجاز المشاريع بما يساهم في المحافظة على البيئة بولاية أدرار	2,84	1,099	0,387	8
بعد السلامة والموثوقية	3,1645	0,87601	0,277	////

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن آراء المبحوثين تجتمع على عبارة " تتميز المشاريع العمومية المقامة بولاية أدرار بحيازتها على مواقع هامة تتناسب مع ابعاد التنمية المستدامة المنشودة " حيث جاءت في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3,21 وانحراف معياري بقيمة 1,013 تليها مباشرة عبارة "يوجد إدراك لدى الهيئات العمومية الطالبة للمشاريع بولاية أدرار بأن تدابير ضمان الجودة تلعب دورًا محوريًا في ضمان سلامة وموثوقية المشاريع" وقد بلغ متوسطها الحسابي 3,51 وانحرافها المعياري 1,120 ثم في المرتبة الثالثة عبارة "تعتمد الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية على اختيار مواد بناء عالية الجودة تفي بأعلى معايير السلامة." بمتوسط حسابي قدره 3,19 وانحراف معياري بقيمة 1,125، وهذا ما يعكس الصورة التي يحاول الجهات القائمة على المشاريع العمومية اثباتها من خلال تبني المشاريع التي تحترم معايير الأمن والسلامة المهنية ويتضح هذا جليا في التأكيد على استعمال مواد بناء عالية الجودة تفي بأعلى معايير السلامة.

الجدول 5: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين حول بعد كفاءة التكلفة والعمليات الداخلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
يوجد إدراك لدى الهيئات العمومية الطالبة للمشاريع بولاية أدرار بأن الاستثمار في الجودة مقدمًا يؤدي في النهاية إلى توفير التكاليف طوال دورة حياة المشروع.	3,18	1,167	0,367	9
تساعد ممارسات ضمان الجودة الفعالة للمشاريع العمومية بأدرار في التقليل من إعادة العمل والعيوب والأخطاء أثناء عملية البناء والتشييد للمشاريع	3,39	1,048	0,310	2
يوجد إدراك لدى الهيئات العمومية الطالبة للمشاريع بولاية أدرار أهمية استخدام التقنيات الحديثة في ضمان جودة المشاريع	3,26	1,094	0,335	4
تتأكد الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية من أن المزودين للمشروع بالمواد والمعدات لهم سمعة طيبة ومساهمة إيجابية في تحقيق الجودة المطلوبة في المشاريع	3,39	0,940	0,278	1
تحرص الجهات المنفذة للمشاريع العمومية على توظيف القوى العاملة الماهرة وذوي الخبرة، واستخدام منهجيات فعالة في البناء والتشغيل	3,16	1,099	0,348	7
تستخدم الجهات القائمة على تنفيذ المشاريع العمومية تكنولوجيا متطورة ووسائل تقنية حديثة تساهم في ضمان جودة المشاريع	2,98	1,009	0,338	5
تحرص الهيئات الطالبة للمشاريع بولاية أدرار على استخدام البرامج المحاسبية والنماذج التصميمية الحديثة بما يساهم في ضمان جودة المشاريع	3,19	1,093	0,342	6
هناك اهتمام من قبل الهيئات العمومية القائمة على المشاريع بإبرام عقود شراكة مع المؤسسات الأجنبية بما يساهم في رفع مستوى اكتساب الخبرات والتقليل من التكلفة مما ينعكس في النهاية على جودة المشاريع.	2,84	1,014	0,357	8
تسمح ممارسات ضمان جودة المشاريع العمومية بأدرار بتوفير الوقت اللازم لتبني استراتيجيات فعّالة للتخفيف من المخاطر المحتملة في الوقت المناسب مما يُسهم في حماية المستخدمين والقيام بإنجاز المهام في الآجال المحددة.	3,23	1,069	0,331	3
بعد كفاءة التكلفة والعمليات الداخلية	3,1637	0,78514	0,248	/////

المصدر: من اعداد الباحثين

يتضح من خلال الجدول ان العبارة " تتأكد الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية من أن المزودين للمشروع بالمواد والمعدات لهم سمعة طيبة ومساهمة إيجابية في تحقيق الجودة المطلوبة في المشاريع " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ3,39 و انحراف معياري بقيمة0,940، وجاءت العبارة " تساعد ممارسات ضمان الجودة الفعالة للمشاريع العمومية بأدرار في التقليل من إعادة العمل والعيوب والأخطاء أثناء عملية البناء والتشييد للمشاريع" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب3,39 وانحراف معياري بقيمة1,048، بينما احتلت العبارة " تسمح ممارسات ضمان جودة المشاريع العمومية بأدرار بتوفير الوقت اللازم لتبني استراتيجيات فعّالة للتخفيف من المخاطر المحتملة في الوقت المناسب مما يُسهم في حماية المستخدمين والقيام بإنجاز المهام في الآجال المحددة." المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,23 وانحراف معياري 1,069، ونستنتج من خلال ما سبق أن الهيئات العمومية على قدر من الوعي والإدراك بمدى أهمية الاهتمام بسمعة المزودين بالمواد والمعدات وكذا حرصها على تنفيذ المشاريع في الآجال المحددة سابقا.

الجدول 6: تحليل أراء المبحوثين حول بعد تحقيق الرضا للمستفيدين والمستخدمين

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
يتم التأكد من أن المشاريع العمومية المقامة بولاية أدرار ستساهم في التقليل من نسب البطالة وزيادة التشغيل على المستوى المحلي	3,37	1,112	0,330	7
يساهم نظام ضمان الجودة للمشاريع العمومية بأدرار في دعم الطابع الجمالي للمنطقة بشكل ملحوظ مقارنة ببقية المشروعات الأخرى	3,54	0,983	0,277	4
يعد هدف تحقيق العدالة في توزيع الثروة والمداخيل من بين غايات نظام ضمان الجودة للمشاريع العمومية بولاية أدرار	3,30	0,844	0,256	1
يتم التأكد بأن نظام الجودة المتبع عند اختيار وتشغيل المشاريع العمومية يأخذ في الحسبان رفع معدلات التنمية الاجتماعية المحلية والوطنية	3,28	0,959	0,292	5
يراعى في المشاريع العمومية مدى مساهمة اشراك العمالة المحلية بالمنطقة في انجاز المشاريع بكفاءة وفعالية	3,25	0,987	0,304	6
يساهم نظام ضمان الجودة المتبع في إقامة وتشغيل المشاريع العمومية في الحفاظ على الموروث وعلى عادات وتقاليد المجتمع المحلي بولاية أدرار	3,63	0,957	0,263	2
للمشاريع العمومية بأدرار مساهمة فعالة في دعم العمل التطوعي، الأنشطة الرياضية، الثقافية، الاجتماعية...وغيرها	3,42	0,925	0,270	3
بعد تحقيق الرضا للمستفيدين والمستخدمين	3,3985	0,70954	0,209	///////

يبين الجدول أعلاه أن المرتبة الأولى قد احتلتها العبارة " يعد هدف تحقيق العدالة في توزيع الثروة والمداخيل من بين غايات نظام ضمان الجودة للمشاريع العمومية بولاية أدرار" بمتوسط حسابي يقدر 3,30 وانحراف معياري بقيمة 0,844 ثم في المرتبة الثانية عبارة " يساهم نظام ضمان الجودة المتبع في إقامة وتشغيل المشاريع العمومية في الحفاظ على الموروث وعلى عادات وتقاليد المجتمع المحلي بولاية أدرار" بمتوسط حسابي بلغ 3,63 وانحراف معياري بنسبة 0,957 و جاءت العبارة "للمشاريع العمومية بأدرار مساهمة فعالة في دعم العمل التطوعي، الأنشطة الرياضية، الثقافية، الاجتماعية...وغيرها" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر 3,42 وانحراف معياري بقيمة 0,925، ويدل هذا على مدى إدراك الهيئات القائمة على المشاريع العمومية بأهداف وغايات نظام ضمان الجودة للمشاريع العمومية والذي بدوره يساهم في الحفاظ على العادات و التقاليد الخاصة بالمجتمع.

الجدول 7: تحليل أراء المبحوثين حول بعد الامتثال للوائح القانونية والتنظيمية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
تراعي الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية في إطار تدابير ضمان الجودة، الامتثال للمتطلبات القانونية واللوائح التي تفرضها السلطات المحلية، الإقليمية والوطنية	3,51	1,002	0,286	3
تقوم الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية بأدرار باللجوء للوكالات والمستشارين القانونيين لإجراء عمليات تدقيق دورية لمدى التقيد باللوائح القانونية	3,02	0,973	0,322	5
يوجد التزام لدى الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع بمبادئ الحوكمة ومراعاة المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.	3,40	0,961	0,282	2

تراعي الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية التقيد بقوانين السلامة المهنية والبيئية ومراعاة مطالب النقابات العمالية بما يساهم في الرفع من موثوقية المشاريع	3,00	0,964	0,321	4
تعتقد الجهات المنفذة للمشاريع العمومية أن الالتزام بالقوانين كقوانين البناء، الضرائب أمر ضروري لتجنب العقوبات والنزاعات القانونية وضمان جودة المشاريع	3,68	0,736	0,200	1
بعد الامتثال للوائح القانونية والتنظيمية	3,3228	0,70787	0,213	

المصدر: من اعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول أن العبارة "تعتقد الجهات المنفذة للمشاريع العمومية أن الالتزام بالقوانين كقوانين البناء، الضرائب أمر ضروري لتجنب العقوبات والنزاعات القانونية وضمان جودة المشاريع" قد جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ3,68 وانحراف معياري بقيمة 0,736، واحتلت العبارة "يوجد التزام لدى الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع بمبادئ الحوكمة ومراعاة المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية." المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3,40 وانحراف معياري بلغ 0,961، أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب العبارة "تراعي الجهات القائمة بتنفيذ المشاريع العمومية في إطار تدابير ضمان الجودة، الامتثال للمتطلبات القانونية واللوائح التي تفرضها السلطات المحلية، الإقليمية والوطنية " بمتوسط حسابي 3,51 وانحراف معياري 1,002، وهذا يعود لحرص الهيئات القائمة على تنفيذ والامتثال باللوائح القانونية والتنظيمية من أجل الشفافية وضمان المساواة أمام القانونية وإسناد المشاريع للمقاولين الذين يمتثلون للوائح القانونية والتنظيمية .

بعد العرض التفصيلي لجداول التحليل الوصفي الخاصة بأبعاد ضمان جودة المشاريع العمومية، نوضح في الجدول التالي الوصف الإجمالي للمتغير ككل:

الجدول 8: نتائج التحليل الاحصائي للمتغير التابع "ضمان جودة للمشاريع العمومية"

الرقم	المتغير وأبعاده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	بعد السلامة والموثوقية	3,165	0,876	0,277	4
2	بعد كفاءة التكلفة والعمليات الداخلية	3,164	0,785	0,248	3
3	بعد تحقيق الرضا للمستفيدين والمستخدمين	3,399	0,710	0,209	1
4	بعد الامتثال للوائح القانونية والتنظيمية	3,323	0,708	0,213	2
ضمان جودة المشاريع العمومية		3,242	0,734	0,226	/////

المصدر: من إعداد الباحثين

يتبين من خلال الجدول أن متوسطات جميع أبعاد متغير ضمان الجودة للمشاريع الانشائية أكبر من 3 وهذا ما يدل على توافق العبارات مع البعد وكذا تقارب أراء المبحوثين خاصة فيما يخص بعد تحقيق الرضا للمستفيدين والمستخدمين تليه مباشرة بعد الامتثال للوائح القانونية والتنظيمية واحتل المرتبة الأخيرة البعد المتعلق بالسلامة والموثوقية.

كما يتضح من خلال المتوسط الحسابي لضمان جودة المشاريع العمومية والذي بلغ 3.242 ومعامل الاختلاف المقدر 22.6% حرص الهيئات القائمة على المشاريع العمومية على جودتها وضمان جودتها من خلال الابعاد السابقة الذكر.

3-3-4: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج:

3-3-4-1 اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية على أنه **H_1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **5%** بين دراسة الجدوى الفنية وضمان جودة المشاريع العمومية لولاية أدرار

ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث كلما اقتربت قيمة المعامل من 1 فإنها تدل على ارتفاع قوة العلاقة بين المتغيرين، أما إذا كانت اقتربت من 0 فإنها تدل على انخفاض شدة الارتباط بينهما، بمعنى وجود استقلالية بين المتغيرين، وإذا كانت القيمة محصورة بين 0.01 و 0.02 فالعلاقة ضعيفة جدا، وإذا وقعت القيمة بين 0.21 و0.40 فالعلاقة تكون ضعيفة، في حين إذا انحصرت القيمة بين 0.41 و0.59 تكون العلاقة متوسطة بين المتغيرين، وتكون العلاقة قوية إذا وقعت القيمة بين 0.60 و0,80 ، وتكون قوية جدا إذا بلغت 0,99 ، أما إذا كانت القيمة مساوية للواحد فالعلاقة تامة بين المتغيرين.

وبالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS** الموضحة في الجدول التالي الذي يبين علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول (9): معامل الارتباط ودرجة معنوية الفرضية الأولى

دراسة الجدوى لفنية	Corrélation de Pearson	1	0.832**
-	Sig. (bilatérale)	-	0.000
ضمان الجودة	Corrélation de Pearson	0.832**	1
-	Sig. (bilatérale)	0.000	-
-	N	57	57

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **SPSS**

يظهر الجدول أعلاه أن درجة المعنوية المحققة (0.000) أقل من مستوى المعنوية الإسمي 0.05، وعليه فإن حسب قاعدة القرار يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **5%** بين دراسة الجدوى الفنية وضمان جودة المشاريع العمومية لولاية أدرار" ، وتدل قيمة معامل الارتباط 0.832 على وجود علاقة طردية قوية ما بين المتغيرين في المؤسسات التي أجريت فيها الدراسة؛ مما يدل على الأهمية البالغة التي تعطى لدراسة الجدوى الفنية من قبل المصالح القائمة على إنجاز المشاريع العمومية من أجل تخصيص الموارد وتقليلا للتكاليف وتسليم المشاريع في الآجال المحددة ومنه ضمان جودة هاته المشاريع.

3-3-4-1 **اختبار الفرضية الثانية:** تنص الفرضية على أنه **H_0**: لا يوجد أثر دال احصائيا عند مستوى معنوية **5%** بين دراسة الجدوى الفنية وضمان جودة المشاريع العمومية لولاية أدرار

لاختبار مضمون الفرضية تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية وقوة التأثير الموجودة بين المتغيرين، من مخرجات **SPSS** وجدنا:

جدول (10): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين دراسة الجدوى الفنية وضمان الجودة للمشاريع العمومية

Coefficients a

Modèle		Coefficients non standardisés			Coefficients standardisés		
		B	R^2	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	0.376	-	0.263		1.429	1.59
	دراسة الجدوى الفنية	0.863	0.692	0.151	0.832	11.124	0.000

a. Variable dépendante : ضمان جودة المشاريع العمومية

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **SPSS**

تُبين النتائج الموجودة في الجدول السابق اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في دراسات الجدوى الفنية وكذا ضمان جودة المشاريع العمومية من خلال قيمة معامل الارتباط المقدرة ب 0.863 والتي تشير إلى أن هناك تأثير طردي قوي نتيجة اعتماد الهيئات القائمة على المشاريع العمومية دراسات الجدوى الفنية خلال فترة القبول الأولي للمشاريع، كما تَبين أن قيمة معامل الانحدار المقدرة ب 0.692 والمقابلة لنسبة 69.2% تفسر نسبة تأثير المتغير المستقل (دراسات الجدوى الفنية) على المتغير التابع (ضمان جودة المشاريع العمومية) وهذا الأثر دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، ما توضحه قيمة اختبار **T** التي بلغت 11.124، أما عن قيمة ثابت الانحدار (0.376) فإنها تدل على مساهمة العوامل الأخرى مجمعة في ضمان جودة المشاريع العمومية أي مقدار الضمان المحقق في جودة المشاريع العمومية دون تدخل دراسات الجدوى الفنية خلال فترة دراسات المشاريع من قبل المؤسسات التي أُعتمدت كمحل دراسة.

ويمكن صياغة معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

$$Y= 0.863X+0.376$$

خاتمة:

من خلال المعالجة التطبيقية للموضوع نستنتج أن دراسة الجدوى الفنية أداة أساسية في ضمان نجاح المشاريع العمومية وتحقيق الجودة المطلوبة. وذلك من خلال التحليل الدقيق للمتطلبات الفنية والتقنية، تُساهم هذه الدراسة في تحديد مدى قابلية المشروع للتنفيذ وفق المعايير المحددة، مما يقلل من المخاطر المحتملة ويزيد من فرص تحقيق الأهداف المرجوة. كما أن دراسة الجدوى الفنية تعزز الشفافية والكفاءة في إدارة المشاريع، حيث تُقدم رؤية واضحة حول الإمكانيات المتاحة والتحديات التي قد تواجه تنفيذ المشروع.

بعد المعالجة النظرية واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ❖ تُعد دراسة الجدوى الفنية تُعد أساسًا لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث تُساعد الهيئات العمومية على توجيه الموارد بشكل أمثل وضمان الاستخدام الفعال لها. كما أنها تُساهم في تعزيز الثقة بين الجهات المنفذة والمجتمع المستفيد، من خلال ضمان أن المشاريع تُنفذ بجودة عالية وتلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

- ❖ إن دراسة الجدوى الفنية ليست مجرد خطوة إجرائية، بل هي عنصر أساسي في ضمان جودة المشاريع العمومية واستدامتها. لذا، ينبغي تعزيز الاهتمام بهذه الدراسات واعتماد منهجيات علمية ودقيقة في إعدادها، لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز الفائدة العامة للمجتمع.
- ❖ توصلت نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين دراسات الجدوى الفنية وضمان جودة المشاريع العمومية لولاية أدرار.
- ❖ توصلت الدراسة أيضا إلى وجود أثر قوي لدراسات الجدوى الفنية على ضمان جودة المشاريع العمومية لولاية أدرار.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن إعطاء مجموعة من الاقتراحات وهي كالتالي:

- تدريب الكوادر الفنية القائمة على دراسات الجدوى الفية وضمان الجودة للمشاريع العمومية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل.
- التنسيق بين الجهات المعنية، وتبادل المعلومات والبيانات بينهم بشكل فعال وسلس.
- اعتماد سياسات مرنة تسمح بالتعديلات في حال تغير الظروف.

المصادر والمراجع:

المراجع:

1- بركان أمينة. (2015)، تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12 المجلد 01، الصفحات 105-116.

2- خليل محمد خليل عطية، (2008). دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة.

3- زوبير دغمان، (2013)، دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي دراسة حالة الشطر الاخير قيد الانجاز من الطريق السيار شرق-غرب. اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3.

4- شقيري نوري موسى، واسامة عزمي سلام، (2009)، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

5- عبد الستار العلي. (2009)، إدارة المشروعات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

6- قاسم نايف علوان. (2013). إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 2000:9001، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7- كاظم جاسم العيساوي. (2015). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

8- محمد دياب، (2008)، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت.

9- مصطفى قطب، محمد سعد عطوي، وأشرف البشراوي، (2020)، تطبيق نظام إدارة الجودة وأثره على تنفيذ مشروعات التشييد، **Engineering Research Journal**، الصفحات 296-319.

10- معهد إدارة المشاريع، (2021)، معيار إدارة المشاريع والدليل المعرفي لإدارة المشاريع- الاصدار السابع، **Newtown: Project Management Institute, Inc**.

11- منجية بورحلة، (2018)، أهمية التحليل الشبكي في المفاضلة بين الوقت والتكلفة والجودة لانجاز مشروع، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

12- نور عبد الله سويف، و أحمد صبيح عطية، (2021)، دراسات الجدوى الفنية و المالية لمشروع إنشاء مركز طبي تخصصي للأشعة التشخيصية و التداخلية في محافظة واسط، **Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences**,المجلد 13 العدد 42، الصفحات 564-585.

-13**– J**uran, j. M. (1998; 5th ED). juran's quality handbook. New York: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data**.**

-14- Kassel, D. (2017;second editition). managing public sector projects; a strategic framework for success in an era of dounsized government. New York: Routledge**.**

15- **-**Shahrukh, s., & Milind, M. (2016). Assessment of Key Performance Indicators in Project Quality Plan for Construction Project. GRD Journal for Engineering, volume 1, Issue12, pp. 126-131.

16– Mohammed, S. M., & Bamidele, J. R. (2002). A REVIEW OF QUALITY CONTROL AND ASSURANCE IN BUILDING CONSTRUCTION. *Conference: The Millennium Conference "Building in the 21st Century"At: Department of Building, Ahmadu Bello University, Zaria - Nigeria*, (pp. 224-233). Zaria – Nigeria

17- Khan, A. H., Azhar, S., & Mahmood, A. (2008). Quality Assurance and Control in the Construction of Infrastructure Services in Developing Countries – A Case Study of Pakistan. *First International Conference on Construction In Developing Countries (ICCIDC–I) "Advancing and Integrating Construction Education, Research & Practice"،August 4-5, 2008, Karachi,, Pakistan*, (pp. 109-120). Karachi.